الأزمة الأرمنية وموقف بريطانيا ١٨٧٦-١٨٩٧م

المدرس الدكتور
رسول شمخي جبر
جامعة ذي قار ـ كلية الآداب

Abstract

The Armenian case represents one of the most remarkable debate between Turkey and Western states. Some states considered what happened to the Armenians as a genocide. Consequently, Turkey should apologize for the Armenians and compensate them legally, but some others justified those operations, taken against the Armenians, considering them as self-defiance against disobedients .So , the situation of tension between the two parties continued. Taking into account all the above, this study tries to identify the main causes of this case since it hypothesizes that such a case is a crisis resulted from the Armenians' attempt to regain their rights but the Ottoman government considered that attempt, being urged by the Europeans, as measure that threatens stability. As a result of the strategic location of the Ottoman state and the unique importance of the Armenian territories, the European states paid too much attention to the said case. In conclusion, Britain strongly supported the Armenians especially during the period in question.

On the one hand, this period represented the early indications of the European concern of this crisis where this particular period was the very a critical one in the whole history of the Ottoman state. On the other hand, the Armenians thought that Britain had good intentions towards them, but they lately discovered that Britain tried only to get some political interests. When Britain knew that the European states would never allow it to carry out its projects easily, it decided to change its polices and turn attention to Egypt.

المقدمــة :

مثلت القضية الارمنية واحدة من ابرز القضايا الخلافية بين تركيا و الدول الغربية ، فبين مطالب لاعتبارها عمليات تطهير عرقي و ابادة جماعية و بالتالي ضرورة تقديم اعتذار رسمي و تقديم تعويضات للارمن وبين مدافع عن تلك العمليات و اعتبارها دفاع عن النفس ضد المتنمردين و تستمر حالة التوتر و التجاذب بين الطرفين و هذا ما دفعني للبحث في جذور هذة القضية بغية الوصول الى مسبباتها والتى ارى انها ازمة نجمت عن محاولة الارمن الحصول على حقوقهم في الوقت الذي رات فية الحكومة العثمانية عملية لضربها من الداخل بتحريض اوربي فحدثت الاحداث الماساوية ٠

ونتيجة للموقع الاستراتيجي المهم للدولة العثمانية و للاهمية الاستثنائية للمناطق الارمنية فقداهتمت الدول الاوربية بتطورات القضية الارمنية وهذا ما دفع بريطانيا للتدخل بقوة في دعم الارمن و خصوصا في الفترة قيد الدراسة اذ مثلت هذه المدة بدايات الاهتمام الاوربي بالازمة الارمنية من جهة و مثلت فترة حرجة جدا في تاريخ الدولة العثمانية نتيجة للتطورات الداخلية فيها و تعرضها لانتكاسات خارجية جديدة من جهة اخرى، وكان الارمن يعتقدون ان نوايا بريطانيا حسنة تجاههم لكنهم ادركوا بعد حين ان بريطانيا تحاول الحصول على مكاسب سياسية من موقفها ذلك، وعندما وجدت بريطانيا ان الدول الاوربية لايمكن ان تسمح لها بتحقيق مشاريعها بسهولة و يسر قررت تغيير سياستها و تحويل اهتمامها الى منطقة جديدة هي مصر .

ظلت الدولة العثمانية منذ نشأتها تشكل بالنسبة لأوربا مشكلة كبرى ومن أجل ذلك تعرضت إلى حملات عنيفة ظاهرها محاربة الظلم والفساد وباطنها التشهير والنيل منها ، وصولاً إلى سلخ الشعوب التابعة لها بهدف تفتيت وحدتها ومن ثم القضاء عليها ، وكانت القضية الأرمنية واحدة من تلك الأدوات .

لا توجد حدود ثابتة لأرمينيا عبر تاريخها ، لأن حدودها دائمة المد والجزر تبعاً لوضعيتها سياسياً وعسكرياً ، بيد أن المنطقة التي عرفت تأريخياً ((ارمينيا القديمة)) قد غطت مساحة شاسعة تحدها آسيا الصغرى من الغرب ، وسلسلة جبال القوقاز من الشمال ، والبحر الأسود من الشمال الغربي وبحر قزوين من الشمال الشرقي ، وإيران من الجنوب الشرقي[١] .

وثمة حدود طبيعية تفصل أرمينيا عن جيرانها ، إذ يفصلها نهر الجور شرقاً عن الأراضي المتاخمة لبحر قزوين وتفصلها سلسلة جبال بونط شمالاً عن البحر الأسود وجورجيا وتفصلها سلسلة جبال طوروس جنوباً عن سوريا وكردستان وإيران[٢] ، وعلى هذا تشكل أرمينيا القديمة وحدة جغرافية توصف على أنها جزيرة جبلية ، لأن المرتفعات تشغل أكثر من نصف مساحتها(٣) ، ويمثل جبل أراراد أبرز معالمها الجغرافية[٤] .

ويسود أرمينيا مناخ قاري[٥] ، وجدير بالذكر انه تزرع في الأراضي الصالحة للزراعة محاصيل عديدة ، كما تحظى بثروة معدنية من الأحجار الكريمة ومناجم الذهب والفضة والحديد والنحاس وغير ذلك[٦] .

وبذلك نجد أن السلاسل الجبلية شكلت من أرمينيا قلعة طبيعية حصينة أغرت الغزاة طوال تاريخها وجعلتها منطقة صراع بين الإمبراطوريات المتنافسة بسبب موقعها الجغرافي والاستراتيجي على مفرق الطرق بين أوربا وآسيا .

أما من ناحية السكان فقد اختلف علماء السلالات حول أصل الأرمن[٧] ، وعلى الرغم من ذلك يعد الأرمن من أقل العناصر المخلطة في العالم ، ويرجع هذا إلى أن عملية تكوين الشعب الأرمني لم تستغرق فترة طويلة ، بسبب عزل المنطقة جغرافياً عن العالم الخارجي بحدود طبيعية صارمة[٨].

لم تعرف أرمينيا الدولة المركزية إلا نادراً[٩]، فقد بلغت أوجها أبان حكم ديكران الكبير((٥٩-٥ق.م))، وقد أصبحت المسيحية ديانة رسمية لها في سنة٣٠٠م،عندما اعتنقها الملك ديرتاد الثالث(٢٨٦-٣٣٠م)على يد القديس كريكور المنور[١٠]، وبذا تكون أرمينيا أقدم دولة تعترف بالديانة المسيحية ديانة رسمية لها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اعتناق أرمينيا للمسيحية قد رسم المجرى العام لتأريخها وادخلها في صراع مع الفرس وترتب أيضاً على اعتناق الأرمن المسيحية ظهور ثقافة أرمنية ممتزجة بمؤثرات إغريقية وفارسية[١١] .

والثابت تاريخياً أن أرمينيا قد وقعت في أغلب الفترات تحت سيطرة القوى الكبيرة المهيمنة على المنطقة ، مما ألزم الأرمن أن يصارعوا باستمرار للحافظ على لغتهم ودينهم وتقاليدهم وثقافتهم وكيانهم القومي وبالتالي لم تمنحهم هذه الصراعات الفرصة لكي يتحدوا ويقيموا دولة مستقلة بهم .

وفي العصر الحديث أسفرت الحروب المتعاقبة بين الدولتين الفارسية والعثمانية عن تقسيم أرمينيا بينهما ، فأطلق اسم أرمينيا العثمانية على ست ولايات هي بدليس ، وأرضروم ، ووان وخربوط وسيواس وجزء من ديار بكر[١٢]، وأطلق اسم أرمينيا الفارسية على المنطقة الممتدة على الضفتين الشرقية والغربية لنهر أراكس وتضم مدن يريفان وناخشيفان ومدينة ايتشمياردين وجبل أرارد ، وقد استولى الروس عليها منذ ١٨٢٨م[١٣] .

وقد تم تنظيم الرعايا غير المسلمين وفقاً للنظام الإداري العثماني في هياكل شبه مستقلة تسمى ملاً ، تحل محل السلطة المباشرة لحكومة السلطان وتمثل بؤرة التمركز الاجتماعي[١٤] ، وتمتع الأرمن طبقاً لهذا النظام بالعديد من الامتيازات والحقوق خلال الحكم العثماني مناطقهم ، فمنذ البداية اعترف العثمانيون بملتين مسيحيتين فقط هما اليونانية والأرمنية[١٥] ، وتم تعيين المطران بروس بطريركاً للأرمن ، وذلك بفرمان السلطان محمد الفاتح ١٤٥١-١٥٨١م[١٦] ، وبصورة عامة انخرط كثير من الأرمن في الهيئة الوظيفية العثمانية وتقلدوا أعلى الوظائف بسبب استعدادهم لخدمة الدولة وذكائهم وجديتهم وافتقارهم إلى طموحات الاستقلال[١٧] .

بيد انه منذ مطلع القرن التاسع عشر أخذت سلسلة من الأحداث تطرأ على الدولة العثمانية ، ما لبثت أن أثرت في وضعية الأرمن داخل الدولة ، فقد أخذت بعض الأقاليم الأوربية العثمانية تسعى إلى التخلص من الحكم العثماني[١٨] ، وفي الوقت نفسه انتهجت روسيا سياسة توسعية ، فسعت إلى ضم أراضي عثمانية إلى إمبراطوريتها بغية الوصول إلى منطقة المضايق والبحر المتوسط ، ولتحقيق هذا عملت على تقويض القوة العثمانية من الداخل ، بإثارة الطموحات القومية لدى رعايا السلطان المسيحيين اليونانيين والسلاف في البلقان والأرمن في الأناضول[١٩].

وقد نجم عن ذلك اندلاع الثورة اليونانية ١٨٢٥-١٨٢٨م ، فأثارت المشاعر القومية لدى الأرمن(٢٠)، فأوحت إليهم بضرورة تدخل القوى الأوربية لتحقيق طموحاتهم ، واتجه الأرمن إلى روسيا لمساعدتهم في الحصول على حكم ذاتي أو استقلال[٢١] . وطبقاً لهذا التصور دعا بطريرك الأرمن كل الأرمن للأنظمام إلى الجيش الروسي ومساندته في زحفه على فارس ١٨٢٨م ، وفعلاً ساعدوه في الاستيلاء على الولايات الأرمنية الشرقية ، كما ساعد بعض الأرمن الجيش الروسي عملياته ضد الدولة العثمانية ١٨٢٨م[٢٢] .

كما أتاحت حرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦م فرصة أخرى لروسيا كي تثير القلاقل في الدولة العثمانية من خلال تعاونها مع بعض الأرمن العثمانيين[٢٣] ، ولكي يفوت السلطان عبد المجيد الأول ١٨٣٩-١٨٦١م على روسيا أغراضها ، أصدر في شباط ١٨٥٦م مشروعاً إصلاحياً أكد فيه على المساواة الدينية والقانونية لجميع رعاياه[٢٤] ، وعلى الرغم من ذلك أصبح الأرمن في الدولة العثمانية ميالين لروسيا بدرجة أكبر من الدولة العثمانية[٢٥] .

ومن ناحية أخرى ، اضطر العثمانيون إلى الاعتراف بملل أخرى غير اليونانية والارمنية ، نتيجة لضغط البعثات التبشيرية الغربية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فقد كانت الإرساليات الكاثوليكية إلى الدولة العثمانية تهدف إلى إدخال الكنيسة الارمنية بأكملها تحت السيطرة البابوية[٢٦] ، لذا ركز المبشرون الكاثوليك جهودهم على تكوين حزب كاثوليكي موال لهم من وجهاء وزعماء الأرمن[٢٧] ، وفعلاً تقدم الكاثوليك بالتماس إلى السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩م يناشدونه بتأسيس ملة مستقلة بهم[٢٨] ، وفي أعقاب حرب ١٨٢٨م طالبت بريطانيا وفرنسا من السلطان بتأسيس ملة مستقلة للكاثوليك عن البطريرك الأرمني ، وفعلاً اعترف السلطان بالملة الكاثوليكية يوم ٢٤ تموز ١٨٣١م ، وتم تعيين الأسقف هايوب مانويليان رئيساً للرعايا الكاثوليك في الدولة العثمانية بسلطات مماثلة للبطريرك الأرمني[٢٩] .

وفي حين نجح الكاثوليك تماماً مع الارستقراطية الارمنية، ركز المبشرون البروتستانت نشاطاتهم أساساً بين المثقفين ورجال الدين والحرفيين الأرمن، الذين نجحوا تحت حماية قناصل بريطانيا وبروسيا والولايات المتحدة بالأستانة في الحصول على اعتراف رسمي من الحكومة العثمانية بها يوم ٢٧ تشرين الأول ١٨٥٠م[٣٠].

وهكذا حققت الكاثوليكية والبروتستانتية مراكز ثابتة بين الأرمن العثمانيين بفضل التفوق العلمي للمبشرين على رجال الدين الأرمن الوطنيين فضلاً عن مؤازرة الدول الأوربية لهم ، هذا وقد أثرت هذه النشاطات التبشيرية تعليمياً وثقافياً وإدارياً في الأرمن ، إذ تزايدت الحاجة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى المدارس العليا ، كما أصبح كثير من الطلاب الأرمن على علاقة طيبة بالحياة الغربية وفكرها من خلال مختلف المؤسسات التعليمية الأوربية .

وقد قامت مجموعة من هؤلاء الشباب ممن لديهم معرفة علمية وأفكار عن الديمقراطية في أعقاب عودتهم إلى بلادهم بصياغة الدستور الوطني الأرمني عام ١٨٦٠م ، الذي صادقت عليه الحكومة العثمانية في عام ١٨٦٣م[٣١] ، واعتقد الأرمن أنهم لا يقلون حضارياً عن الشعوب المسيحية البلقانية التي ظفرت باستقلالها عن الدولة العثمانية ، ولذا تعمقت لديهم فكرة مطالبتهم بحكم ذاتي أو استقلال تام[٣٢] .

وتجمعت عوامل عديدة دون حصول أرمينيا على حكم ذاتي أو استقلال فقد انقسم الأرمن سياسياً بين الدولة العثمانية وروسيا ودينياً بين الارثوذكسية والكاثوليكية والبروتستانتية ، كما جاور الأرمن عناصر مشاكسة قوية كانت تحاربهم ، فضلاً عن هذا فلم تتح جغرافية أرمينيا ذات الطبيعة الجبلية بالتمركز في مساحات تسمح بإقامة دولة مركزية مستقلة ، ناهيك عن الموقف السلبي للدول الأوربية تجاه الأرمن ، حيث كانوا يرومون إلى إبقاء الدولة العثمانية والدفاع عنها ضد توسع روسيا التي كانت هي الأخرى لا تعطف على الأرمن بسبب عدائها للكنيسة الارمنية .

ومع ازدياد تدخل الدول الأوربية في الشؤون العثمانية خصوصاً بعد ثورة البوسنة والهرسك عام١٨٧٥م ، تقدم الأرمن عن طريق كنيستهم بمذكرة إلى الدول الأوربية في أيلول ١٨٧٦م لمناقشة المشكلة الأرمنية ، ولكن الدول الأوربية لم تعر ذلك أي اهتمام[٣٣] .

وعلى ذلك علق الأرمن آمالهم في الاستقلال على روسيا، وحاولوا التقرب منها ودعمها أثناء حربها مع الدولة العثمانية ١٨٧٧م، فانضم كثير منهم إلى القوات الروسية[٣٤]، متأثرين بالدعاية الروسية لمساعدتهم في الحصول على الاستقلال وإنشاء دولة مستقلة بهم في شرقي الأناضول، ونتيجة لذلك بدأت القوات العثمانية غير النظامية ((الكتائب الحميدية)) بأعمال عدائية ضدهم[٣٥] .

وعندما وضعت الحرب أوزارها بعد عقد معاهدة الصلح في سان ستيفانو في ٣١ /آذار /١٨٧٨م عرض الأرمن عن طريق بطريرك الأرمن نرسيس فارجا بيديان مشكلتهم على القائد الروسي نيقولا فيتش وشرح له الأحوال المتردية وناشده بأن تتضمن معاهدة الصلح نصاً بخصوص الولايات الارمنية يضمن إجراء الإصلاحات فيها وعدم التنكيل بأبنائها[٣٦]، وقد لبى القائد الروسي ذلك الطلب وأدرجت مادة في المعاهدة هي المادة (١٦) والتي نصت على تنفيذ الإصلاحات وضمان سلامة الأرمن من

الاعتداءات ، ونصت كذلك على ان لا ينسحب الروس من المناطق التي احتلوها في الولايات الارمنية حتى تقوم الحكومة العثمانية بتنفيذ تلك الإصلاحات(٣٧) .

ان قراءة متفحصة لهذا البند نجد ان الروس قد وجدوا في الموقف الارمني ومطلبهم ما يتطابق مع مصالحهم ، لذا أدرجت هذه المادة في المعاهدة ليس حرصاً على الأرمن أو عطفاً على آمالهم وإنما لتحقيق أهداف سياسية روسية .

وبعد تطور الموقف الدولي وخشية الدول الأوربية الكبرى من هذا التقدم الروسي، عملت ألمانيا على الدعوة لعقد مؤتمر دولي في برلين عام ١٨٧٨م، لبحث معاهدة سان ستيفانو، وسعى الأرمن على حمل أعضاء المؤتمر على إقرار المادة الخاصة بالأرمن في تلك المعاهدة، وبالفعل أثمرت جهودهم وضمنت في مقررات المؤتمر واستحصلوا على إقرار يتعهد الباب العالي وبدون أي تأخير على إدخال الإصلاحات التي تستلزمها المتطلبات المحلية في الولايات التي يقطنها الأرمن وضمان أمنهم تجاه الأكراد والجراكسة، كما أوجبت على الباب العالي من حين لاخر ان يحيط القوى الكبرى التي ستقوم بالإشراف على تنفيذ تلك الإصلاحات علماً بأي أمر يتعلق بذلك(٣٨).

وفي الواقع أصبحت المادة ٦١ من مؤتمر برلين وسيلة تستثمرها الدول الأوربية في تحقيق مصالحها ويهددون بها الدولة العثمانية ولم يفد منها الأرمن شيئاً بل أنها على النقيض من ذلك فقد حركت ضغائن السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦-١٩٠٩م ، فقرر معاقبتهم بكل الوسائل كي لا تتكرر في ارمينيا أحداث البلقان ، لذلك عرضهم لأشد الاضطهادات ، وفتح قنوات حوار مع بريطانيا بوجه الأطماع الروسية .

والحقيقة التي يجب الإشارة إليها هنا ان الأزمة الارمنية كانت من نتائج مؤتمر برلين غير المباشرة ، إذ أن الأرمن لم يظفروا من هذا المؤتمر إلا بوعدين من الباب العالي كانا غامضين ، وكانت النتيجة العملية لهذا الغموض الذي شكل صدمة عنيفة لهم عصفت بآمالهم التي علقوها على المؤتمر ، اذ قامت في أرمينيا انتفاضات شعبية وأنشأ الأرمن جمعيات ثورية اتخذت من العمل المسلح وسيلة لتنفيذ أهدافها وإثارة أعمال العنف لجذب الانتباه والحصول على الدعم والمساندة .

ومما زاد من عدوانية هذه الأعمال ان بعض شعوب وقوميات الدولة العثمانية (البلغار– السلاف– الصرب)حصلوا على استقلالهم بدعم من الدول الأوربية وهذا ما كان دافعاً للأرمن للمطالبة بالاستقلال أسوة بهم(٣٩).

لقد نظرت الحكومة العثمانية إلى القضية الارمنية على أنها مسألة حياة أو موت لأن الأرمن كانوا يطالبون بالقسم الشرقي من الأناضول ليقيموا عليه دولة لهم والأناضول هو الموطن الأصلي للعثمانيين وقلب دولتهم ، وأن أي انسحاب من هذا الإقليم معناه سلخ قسم كبير من الوطن العثماني وضربة قاصمة

تؤدي إلى ضياع الدولة ، فضلاً عن ذلك فان هذه القضية تختلف اختلافاً كلياً عن قضايا الشعوب البلقانية ، لأن الأرمن كانوا يقيمون في قلب الدولة العثمانية[٤٠] .

وبدأ الأرمن منذ عام ١٨٨١م يعملون على تحقيق أملهم بالاستقلال، وبخاصة ان السلطان لم يقم بتطوير يذكر لأوضاع الأرمن، في حين كانت اتصالاتهم بالعالم الخارجي تزيد مداركهم اتساعاً، إذ وقعوا كما ذكرنا سابقاً تحت تأثير البعثات التبشيرية[٤١]، كما ان حركتهم القومية قد تجذرت، إذ أخذ النموذج البلغاري يهيمن على تفكيرهم، إذ وجدوا انه تم على أساس استعمال الأساليب الثورية العنيفة والدعم الأوربي[٤٢]، لذلك تحركت ميولهم القومية والعرقية والدينية وانتشرت في المجتمع الارمني فكرة العداء لكل ما هو عثماني[٤٣]. وعلى هذا الأساس وجدت الدوائر الحاكمة في استانبول ان الأرمن يعملون كعملاء لروسيا وبريطانيا، وساورتها الشكوك في ولائهم، ومن ثم نظرت اليهم على أنهم خطر يهدد أمن الدولة في كيانها ومستقبلها[٤٤].

تدخلت بريطانيا في هذه القضية تبعا لمصلحتها، فسلحت الأرمن البروتستانت وشجعتهم على القيام بأعمال مسلحة ضد الرعايا العثمانيين المسلمين ووعدتهم بالمساعدة على تأسيس مملكة ارمنية مستقلة[٤٥].

ومن خلال استقرار الموقف البريطاني من القضية الارمنية نجد انها كانت مدفوعة بمجموعة من العوامل وتهدف إلى تحقيق الأهداف التالية :

أولا : خلق فوضى وزعزعة الاستقرار داخل الدولة العثمانية لإجبار السلطان عبد الحميد الثاني على الخضوع لرغباتها السياسية .

ثانيا : صرف نظر السلطان وباقي الدول الأوربية المنافسة لها عن تدخلها في مصر ومحاولاتها فرض الحماية عليها .

ثالثا : السيطرة على منطقة آسيا الصغرى الإستراتيجية للوقوف في وجه روسيا الراغبة في السيطرة على الخليج العربي عبر العراق وبلاد الشام .

رابعا : إضعاف كل من روسيا وفرنسا وذلك بإحداث خلاف بينهما ودفعهما للاصطدام وذلك عن طريق تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية التي كانت تشكل بتماسكها توازنا بين الدول الأوربية .

وجدت روسيا في الدعم البريطاني للأرمن ما يتعارض مع مصالحها ويشكل خطرا عليها ، إذ إن نشر المبادئ الثورية بين الأرمن العثمانيين ستؤدي إلى قيام الثورة بين الأرمن الروس ، وبالتالي فان بريطانيا تسعى لإقامة دولة ارمنية في آسيا الصغرى تسير في فلك سياستها وتحاول ان تجذب أرمن روسيا إليها لذلك كفت عن تأييد القضية الارمنية [٤٦] .

ولما أدرك الأرمن إن الدول الأوربية الكبرى باستثناء بريطانيا لم تعر قضيتهم اهتماماً جدياً صعدوا عملياتهم العسكرية ووسعوا نشاطهم إلى خارج الدولة العثمانية حيث كونوا جمعيات ثورية كان أشهرها الهشناك والتاشناك[٤٧] .

كان هدف الجمعيتان إنشاء حكومة وطنية مستقلة في أرمينيا والحصول على الحرية السياسية ، وتأليب الرأي العام الأوربي ضد الدولة العثمانية وحمله على التدخل لصالح الأرمن[٤٨] لذلك واجهت الدولة العثمانية النشاط الثوري الارمني بعنف شديد فعمدت إلى تدمير مدينة ساسون والقرى الارمنية الأخرى واستمرت هذه العمليات ثلاثة أسابيع تمكنت القوات العثمانية فيها من قتل أعداد كبيرة منهم [٤٩] .

تحركت بريطانيا بقوة لمساندة الأرمن وتدخلت في القضية وطلبت من الباب العالي وقف الأعمال العسكرية ضد الأرمن وتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق في منطقة ساسون[٥٠] ، ونتيجة لخطورة الموقف استجاب الباب العالي لهذا الطلب وشكل لجنة دولية انتهت الى وضع تقرير يتهم الأرمن بأنهم البادؤن في إشعال نار الاضطرابات وان السلطات تصرفت بمقتضى القانون[٥١] .

لم يرض الأرمن عن التقرير الذي وضعته اللجنة الدولية كما ظل الرأي العام الأوربي متعاطفا معه ففي أيار ١٨٩٥م قدمت بريطانيا مشروعا بدعم من فرنسا وروسيا للمصالحة بين الطرفين تضمن الأسس التالية :

١- إدخال الإصلاحات في الولايات الارمينة العثمانية .

٢- العفو عن الأرمن الصادرة بحقهم أحكام قضائية والإفراج عن المعتقلين .

٣- إنشاء لجنة دولية لمراقبة تنفيذ الإصلاحات ومنع تجدد الاضطرابات [٥٢] .

وضغطت بريطانيا على الباب العالي لتنفيذ الإصلاحات [٥٣] ، ونصح سفيرا فرنسا وروسيا في اسطنبول السلطان عبد الحميد الثاني على قبول المشروع البريطاني [٥٤] .

وافق السلطان على المشروع البريطاني موافقة جزئية ، اذ رفض تنفيذ البند الثالث منه[٥٥] ، وقد هدف السلطان من وراء ذلك تهدئة الرأي العالم الأوربي والدول الأوربية وفعلا أحجمت هذه الدول عن التدخل بانتظار وعود السلطان من جهة وبفعل تضارب سياساتها العامة خلال تسعينيات القرن التاسع عشر من جهة أخرى، مما جعل القضية الارمنية تتضاءل أهميتها أمام أحداث جسام طرأت في أوربا [٥٦] .

وفي حزيران ١٨٩٥م قدمت بريطانيا خطة جديدة تقضي بتوحيد المقاطعات الارمنية في منطقة إدارية واحدة ، وإخلاء سبيل السجناء وإعادة المنفيين وتعويض الخسائر التي تعرض لها سكان ساسون والسكان الآخرون ونزع سلاح كتائب فرسان الحميدية في فترة السلم ، وإنشاء مفوضية دائمة تشرف على سير الإصلاحات [٥٧] .

الا ان هذا المشروع البريطاني بقي حبرا على ورق دون أي تنفيذ ، اذ ان هذا الموقف البريطاني غير المدعوم بالقوة للضغط على الباب العالي ضاعف من مشكلات الأرمن ، فبدأت في تشرين الأول ١٨٩٥ موجة جديدة من أعمال العنف ضدهم في مناطق طرابزون وارمينيا الغربية وفي العديد من القرى الارمنية في مرعش وديار بكر [٥٨] .

ومع اشتداد العنف ضد الأرمن حاولت بريطانيا الضغط على السلطان لوقف تلك الأعمال ، اذ هدد سالسبوري باحتلال ميناء جدة على البحر الأحمر ، الا ان هذا التهديد أثار حفيظة كل من ايطاليا والنمسا ، في محاولة لإجهاض هذا المشروع البريطاني اقترحت النمسا على الدول الأوربية الكبرى اقتحام الدردنيل بأساطيلها لإجبار السلطان على إصلاح أوضاع الأرمن [٦٠] .

وهذا ما أثار روسيا لانه سيجعل من الدول الأوربية تتدخل في مشكلة المضايق مما يضر بمصالح روسيا الإستراتيجية في منطقة البلقان والبحر الأبيض المتوسط ، فاقترحت بدلا عن ذلك ان تقوم هي باقتحام مضيق البسفور لإجبار السلطان على رعاية وإصلاح أوضاع الأرمن[٦١] ، وكانت النتيجة المنطقية لهذا التضارب في المصالح ان عارضت الدول الأوربية الاقتراح الروسي ولم تقبل به سوى فرنسا [٦٢] .

وبناءا على هذا الموقف الأوربي المتضارب استمرت الأعمال العدوانية ضد الأرمن من قبل السلطات العثمانية ، وهذا ما دفع بعض جماعات من الأرمن إلى القيام بأعمال احتجاجية ضد هذه الأعمال ، ومنها قيام جماعة ارمنية باحتلال البنك المركزي العثماني يوم ٢٦ آب /١٨٩٦ في استانبول [٦٣] ، وتدخلت بريطانيا في هذا الموضوع ، اذ طلبت عقد اجتماع لسفراء الدول الأوربية الكبرى في استانبول برئاسة ادكار فينيست ، رئيس البنك المركزي العثماني وقرروا فتح مفاوضات مع الأرمن ، وجرت المفاوضات بين السفراء والأرمن وتوصلوا إلى إعطاءهم وعدا بإجراء تحقيق دولي عاجل في أعمال العنف الأخيرة ضدهم[٦٤] الا ان الزعماء الأرمن حددوا مطالبهم بثلاث نقاط هي [٦٥] :

١- تعيين مندوب سامي أوربي على المناطق الارمنية .

٢- ان يعين هذا المندوب الأوربي الولاة والمتصرفين والقائمقامين على ان يصادق عليهم السلطان .

٣- تنظيم تشكيلات الجيش والشرطة في المناطق الارمنية تحت قيادة ضباط أوربيين .

ونجحت بريطانيا بإقناع القوة الارمنية التي احتلت البنك بإخلائه وإطلاق سراح الرهائن الأجانب ووفرت الحماية الدولية لهم حتى وصلوا إلى مرسيليا الفرنسية [٦٦] .

وتقدمت بريطانيا يوم ٢٠ أيلول ١٨٩٦م باقتراح للدول الأوربية الكبرى الضغط على الدولة العثمانية من اجل إدخال إصلاحات على المناطق الارمنية ولكن هذا الاقتراح لم يلق القبول [٦٧] ، ويعود السبب

في ذلك الى الخلافات بين الدول الأوربية ولهذا فان شيئا لم يتخذ من اجل تحسين أوضاع الأرمن وحمايتهم .

ان القضية الارمنية قد أظهرت بوضوح تضارب مصالح الدول الأوربية الكبرى بصورة تجعل اتفاقها ضد الدولة العثمانية امرا بعيد المنال ، لذا اتخذت بريطانيا موقفا حازما يعد نقطة تحول في سياستها عندما قرر سالسبوري حصر جهود بلاده بالنسبة للشرق الأوسط على مصر والتي اعتبرها مفتاحا لكل مشاكل المنطقة ، وهذا ما دفعه من عام ١٨٩٧م إلى إتباع سياسة التفاهم إلى حد ما مع روسيا ، ولم يهتم كثيرا بمشاكل المحافظة على أملاك الدول العثمانية ومشاكل المضايق ، ولم تعد السياسة البريطانية كما كانت من قبل تحصر اهتمامها بالبسفور والدردنيل ، بل أصبحت تشغل مركزا ثانويا في السياسة البريطانية .

الخـــــاتمة

١-إن المناطق ذات الأغلبية الارمنية مناطق مهمة من الناحية الإستراتيجية و بالتالي وجد العثمانيون ضرورة المحافظة عليها و عدم السماح لأي حركة تقوض السلطة العثمانية عليها ٠

٢-اثر النشاط التبشيري الأوربي في الدولة العثمانية بإشارة الأرمن وفتح أمامهم أفاق جديدة للالتحاق او التعرف على الحضارة الأوربية و بالتالي مطالبتهم بأخذ حقوقهم ٠

٣-حاولت كل من روسيا و بريطانيا استثمار هذا الموقف و لذلك شجعت الأرمن على التحرك و المطالبة بالانفصال عن الدولة العثمانية ٠

٤-وجدت الدولة العثمانية في تحرك الأرمن و مساعيهم هذه إنها تمثل ناقوس الخطر على وجودهم لذلك سعت بكل الوسائل لإرهاب الأرمن و تخويفهم ٠

٥-لم يستسلم الأرمن للأمر الواقع و إنما قاوموا بكل طاقاتهم من اجل تحقيق أهدافهم و كانوا ينتظرون العون من الدول الأوربية ٠

٦-نتيجة لتضارب مصالح الدول الأوربية وسعي كل واحدة منها للاستئثار بأكبر قدر من الغنائم فأنها لم تقدم المساعدة المطلوبة٠

٧-وجدت بريطانيا ان الظروف الدولية لاتسمح لها بالتدخل ودعم مطالب الأرمن فقررت وفق دعمها للأرمن و تحويل سياستها تجاههم

الهوامـــــش

1- Encyclopaedia of Islam,London ,1960,vol.1,p.630 .

2- Bournoutian ,George A.,A History of the Armenian people ,California , vol.1,.1993 ,p.4.

3- Abeghian .Artashes ,"History of Aemenia,vol .2,los Angles , 1949 ,p.7.

٤- يقع جبل ارارد حاليا داخل الحدود التركية ويتكون ارارد من ارارد الكبير والصغير ويعد الان من الجبال البركانية التي اضحت خاملة تكسوها الثلوج وهذا مايفسر تسميته ، لان ارارد تعني جبل النار ، ويذكر البعض انه جبل الجودي الذي جاء ذكره في القران الكريم في سورة هود المباركة . لمزيد من التفاصيل :

- اديب السيد ، ارمينيا في التاريخ العربي ، المطبعة الحديثة - حلب ، ١٩٧٣ ، ص.٢٤

5- Lang ,David Marshall . the Armenians , A people in exile , London ,1988 ,p.46.

6- Abeghian ,op .cit.p.8.

7- Saharoune .suren , On the origins of the Armeinans , Los Angles , 1974 , pp.72-73 .

8- Ibid., p75 .

٩- استارجيان ، تاريخ الامة الارمينية ، مطبعة الاتحاد الجديدة ، الموصل ، ١٩٥١ ، ص.٤٥

10 - Sarafian , Krikor , The Armenian Apostolic charch , California , 1959 ,p.63 .

11- The new Encyclopaedia Britannica , vol .7,p.525 .

١٢- عبد العزيز الشناوي ، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ج٢، ص١٥٣٦ .

١٣- فؤاد حسين حافظ ، تاريخ الشعب الارمني منذ البداية حتى اليوم ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص١٧٢ .

١٤- هاملتون جب وهارولد بووين ، المجتمع الاسلامي والغرب ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، الجزء الثاني ، ص٣٩٦ .

١٥- وقع جميع المسيحين الارثوذكس تحت سلطة البطريرك اليوناني التي شملت الاغريق والعرب والبلغار ووقع المسيحيون غير الارثوذكس في دائرة اختصاص البطريرك الارمني التي شملت الطوائف الارمنية والاثيوبية والسريانية والجورجية والقبطية . لمزيد من التفاصيل ينظر : المصدر نفسه ،ص.٣٩٩

16- Atamian,Sarkis ,The Armenian community , New York, 1995 ,p.20.

17- Ibid .,p.27.

١٨- استارجيان ، المصدر السابق ، ص.٢٦٧

١٩- المصدر نفسه .

20-Sonyel , Salahi Ramsdam , The Ottoman Armenians , London , 1987 ,p.3.

-21 Ibid ., p.13.

-22 Bhatta Charjee ,Arun ,A history of Europe , New Delhi ,1982 ,vol.2p.203.

-23 Ibid , p.306 .

٢٤ -محمد فريد ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ط٢،القاهرة ، ١٨٩٦،ص١٩٧.

-25 Sonyel , op.cit.,p.15.

٢٦ -عبد العزيز الشناوي ، المصدر السابق ، ص١٥٤٨ .

٢٧ -شاوارش طوريكيان،القضية الارمنية والقانون الدولي، ترجمة خالد الجبيلي، اللاذقية، ١٩٩٢،ص.٢٤

٢٨- المصدر نفسه .

٢٩- محمد عبد الرحمن برج ، القضية الارمنية بين مؤتمر برلين والحرب العالمية الاولى ١٨٧٨ – ١٩١٤ ، مجلة المؤرخ المصري ، القاهرة ، ١٩٩٠، ص.١٨

٣٠- المصدر نفسه ، ص٢٠ .

٣١- لمزيد من التفاصيل عن الدستور المحلي الارمني ينظر :

- فيليب جلاد ، قاموس الادارة والقضاء ، الاسكندرية ، ب.ت، مج٥، ص ٤٢-٥٥ .

-32 sonyel , op.cit ., p.24.

٣٣- محمد عبد الرحمن برج ، المصدر السابق ، ص٢٠ .

٣٤- نعيم اليافي ، مجازر الارمن وموقف الراي العام العربي منها ، اللاذقية ، ١٩٩٢ ، ص١٤ .

٣٥- المصدر نفسه ، ص١٥ .

٣٦- شاواش طوريكيان ، المصدر السابق ،ص٢٤ .

٣٧ المصدر نفسه ، ١٠٧ .

38- Hurewitz , j .c,The Middle East and North Africa in world politics , A Documantry Record , 1935-1914 ,Princeton ,1956 ,vol,p.174.

٣٩- صالح زهر الدين ، سياسة الحكومة العثمانية في أرمينيا الغربية وموقف القوى الدولية منها ، بيروت، ١٩٩٦ ، ص٢٥ .

٤٠- جهاد صالح ، الطورانية التركية بين الاصولية والفاشية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص٥٣ . د. صالح زهر الدين ، سياسة الحكومة العثمانية في ارمينيا الغربية وموقف القوى الدولية م

٤١- هايكازن هازاريان ، وثائق تاريخية عن المجازر الارمنية عام ١٩١٥ ،ط١،حلب ،١٩٩٥،ص١٢ .

٤٢- نخبة من الباحثين، جريمة ابادة الجنس الارمني، ترجمة هوري عزاريان، ط١، اللاذقية، ١٩٩٥،ص١٥ .

٤٣- يوسف ابراهيم الجهماني ، تركيا والارمن ،ط١ ، دمشق ، ٢٠٠١ ، ص٢٧ .

٤٤- صالح زهر الدين ، المصدر السابق ، ص٣٤ .

٤٥- مصطفى كامل ، المسالة الشرقية ، القاهرة ، د.ت ، ص٣٠١ .

٤٦- المصدر نفسه ، ص٣٠٤ .

٤٧- عبد الحميد الثاني، مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ترجمة محمد حرب، ط٣،دمشق،١٩٩١،ص١٢٤ .

٤٨- محمد كمال الدسوقي ، الدولة العثمانية والمسالة الشرقية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص٢٩٨ .

٤٩- استاراجيان ، المصدر السابق ، ص٢٩٦ .

٥٠- المصدر نفسه ، ص٢٩٧ .

٥١- عبد الحميد الثاني ، المصدر السابق ، ص١٢٧ .

٥٢- مصطفى كامل ، المصدر السابق ، ص٣٤٣ .

٥٣- استاراجيان ، المصدر السابق ، ص٢٩٧ .

٥٤- عبد العزيز الشناوي ، المصدر السابق ، ص١٥٧٨ .

٥٥- محمد عبد الرحمن برج ، المصدر السابق ، ص٢٣ .

٥٦- محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة، ط٢،بيروت ،٢٠٠٨م ، ص٤٦١.

٥٧- المصدر نفسه .

58- استاراجيان ، المصدر السابق ، ص٢٩٧ .

59- Shaw ,s.Jand kural E.A history of the Ottoman Empire and modern Turky , vol2,London,1988,p.204 .

60- Ibid.,p.205.

61- Rose l . Greaves , perisa and the Defence of India 1884-1885, London ,1959,p.216.

62- Sarkissian , Ahistory of the Armenian Question,Urbana,1938,p.137.

63- Ibid .

64- Granville , lord Salisbury and forein policy , London ,1964,p.31.

65- Sarkissian , op .cit .,p.139 .

66- Ibid .

67- Ibid .p.140.